

وال: ضوابط الحد من التجريم. مقتضى الحد من التجريم أن الضرورة ال تتوافر دائما للالتجاء إلى التجريم 1 والعقاب من أجل مواجهة الانحراف الاجتماعي، للحريات الفردية هو الضرورة الاجتماعية التي تبرر التجريم أساسا، 2 خال الهدف الذي يسعى التجريم إلى تحقيقه، على أن يتناسب هذا التدخل بالقدر 3 الذي يجعله مفيدا في الدفاع عن المجتمع، لذا كان لزاما أن يتراجع التدخل الجزائي عن حماية تلك المصالح متى غابت تلك الضرورة واختل التناسب بينهما. فالمشرع ال يمكنه أن يتعسف بسلطته فيقرر تجريم الفعل أو يرفع عنه التجريم بل هو مرتبط بمبدأ الضرورة والتناسب في كال ألمرين، "بيكاريا" المشرعين إلى إلغاء كل ما هو غير ضروري في المجموعة العقابية، مؤكدا أن العقوبة ال تكون نافعة إلإ إذا كانت متناسبة مع الضرر الذي أصاب إذ عليه أن يراعي حينما يلجأ إلى هذه الآلية في مجال قانون الأعمال التي ترسم حدودا لما يمكن أن يستبعد من مجال التجريم مطلقا، يمكن أن يخرج من مجال التجريم من أفعال مع بقائها في دائرة عدم المشروعية op cit، التي إرضاء لهذه الطائفة أو 8 وتتمثل أهم هذه الضوابط فيما يلي: والشركات إلى قدر من الاستقرار القانوني لضمان استمرارية نشاطها في السوق، ويتطلب هذا الاستقرار ضبط النصوص القانونية بصورة واضحة ومنصفة مع تدعيمها أحيانا بالعقوبات الجزائية. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمارسها المشروعات الكبرى، يتعمدون الإضرار بهم أو الإساءة إليهم. لتفادي الاستفادة أو تحكم بعض المشروعات على حساب غيرها من المشروعات 9 الأخرى المنافسة. نشاطهم وتنمية استثماراتهم، فإنه بالمقابل توجد ضرورة ملحة لتطهير مجال الأعمال من بعض المنحرفين، الذين قد يستغلون هامش وهنا عن ذلك. الدولة ضوابط قانونية لتنظيم النشاط الاقتصادي وحماية المنافسة المشروعة، وهذا ما ال سيما فيما والمساواة بين الدول الأعضاء من حيث شروط - كمطالب بعض المنظمات والجمعيات وحتى بعض الساسة برفع التجريم عن أفعال الشذوذ الجنسي بكل من تونس والمغرب. - أمين مصطفى محمد، 10 الاقتصادي بين الدول وداخل كل دولة. وبالتالي فالمشرع يتقيد في تجريمه للفعل أو إلغاء تجريمه بأحكام التفاقيات المصادق عليها من قبل أجهزة الدولة، خاصة إذا كان دستور الدولة يقضي بسمو تلك التفاقيات على القوانين الداخلية، دستور 1996 بأن المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية تعد أسمى من القانون الداخلي، المنظومة الجزائية والالتزامات الدولية. ولعل هذا القيد بدأ يخترق مفهوم السيادة من خلال السياسة الجزائية التي تأثرت بصورة مباشرة بظاهرة العولمة، وبلغ تأثيرها جميع عناصر السياسة الجزائية، سواء ج- الضوابط الأخلاقية: وتفرض هذه الضوابط على المشرع عدم المساس بصور التجريم التقليدي، والتدليس، نواتهم وأموالهم وحررياتهم، الدولة. المتمثل في جرائم خيانة المحاسبية والتعدي على أموال المساهمين، 12 أو العقاب فيه، فالمجال الطبيعي للحد من التجريم هو الجرائم المصطنعة التي استحدثتها بعض وذلك بهدف حماية القوانين والتنظيمات الخاصة بممارسة الأنشطة 13 التشريعات، المالية والتجارية؛ الحد من التجريم. المستهلكين فالتجريم فيه يبقى ضروريا، والعقوبة الجزائية تكون مبررة، وذلك التي قد والمستهلكين، وهو ما وإن كانت هذه الضوابط في مجملها قد تسهم في تالفي عيوب سياسة الحد من التجريم وآثارها السلبية، بحاجة إلى رسم خطة لتجاوز العقبات التي قد تفرزها هذه السياسة، وهو ما يتم رسم خطة الحد من التجريم يجب أن يكون على مستويين: دولي ووطني، وهو بتقديم بعض الاقتراحات إلى الدول، الإجراءات التي تراها ضرورية لإزالة العقبات في طريق تبني سياسة الحد من التجريم. استغلال المزايا وال سيما المزايا الاقتصادية، دولة ما، كما تهدف إلى مستغلين في ذلك انتفاء التجريم المزدوج 16 الدولة التي رفعت التجريم عن الفعل، للفعل، وفي هذا الصدد أوصت اللجنة الأوروبية لمشاكل التجريم بضرورة إقامة نوع من التعاون والتشاور الدوليين، بين الدول التي تنتهج سياسة الحد من التجريم، وبين ذلك لإيجاد نوع من التنسيق بينها، 14 op. op. وإلحاق الضرر وذلك وهو ما يعكس خصوصية كل مجتمع، فما يعد مصلحة جديرة بالحماية في 18 أخرى، مجتمع ما قد ال يعتبر كذلك في مجتمع آخر، وانتفاء الضرورة والتناسب في تجريم وسائلها وأساليبها، بديلة، تبعاً لتغير القيم أو عن طريق المنظمات الدولية لممارسة نوع من الضغط على بعض الدول، وإجبارها على تعديل منظومتها التشريعية، أو استفادتها من امتيازات النضمام إلى تلك المنظمات الاقتصادية، أو وهو ما يعود في الحقيقة 20 كشرط للحصول على بعض المساعدات والقروض المالية، بالمنفعة إلى هذه الشركات بالدرجة الأولى، وذلك نتيجة رفع الحواجز عن التجارة والتبادل وحركة رؤوس الأموال، المحلي. بعض النصوص التجريبية، الأسعار، 21 المصلحة العامة للمجتمع، 284. 182-180. - كالشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي لمنح القروض وإعادة جدولتها، 182. لحماية قيم المجتمع، دون التأثير بالضغوطات التي تحاول الانحراف عن وتحقيق المكاسب الاقتصادية. وفي إطار التنسيق والتعاون الدولي دائما، الجزائية للدول المختلفة، ولتالفي استغلاله من خربي الذمم في إلفالت من العقاب، القضائي الدولي لتسليم المجرمين، حتى تضمن الدولة التي لم تتبن سياسة الحد من التجريم عدم إفالت مواطنيها أو الأجنبي من قبضة العدالة عما اقترفوه من جرائم على إقليمها، ألغت تجريم هذه الأفعال. كما أن

هذا التعاون سيضمن للدولة التي انتهجت سياسة الحد من تجريم سلوك 23 وما ينجر عن ذلك من آثار سلبية على المصالح الجديرة بالحماية، أما على الصعيد الداخلي، فإن سياسة الحد من التجريم قد تعجز في كثير من ودون أن يتم تقرير بديل للحماية الجزائية للمصالح المعتبرة؛ إذ البد من التصدي لها بطرق أكثر فاعلية، سوا فألمر ال يتعلق 24 القانون الإداري، بإباحة السلوك من الناحية القانونية، لكنه يهدف إلى تطويع رد الفعل الاجتماعي إزاء -14. Conseil de l'Europe, -Conseil de l'Europe, وعلى هذا فإن خطة الحد من التجريم على المستوى الداخلي تهدف إلى الحيلولة دون تكرار السلوك الذي لم يعد مّ جرما قانونيا، أ- التأهيل الاجتماعي والتربوي وألخالقي، وخلق بيئة اجتماعية نزيهة تساهم على المدى البعيد في تكريس أعراف وتقاليدها، اجتماعية كفيّلة بإحداث رد فعل اجتماعي ضد مظاهر السلوك المنحرف، يساهم في الحد من معدل ارتكاب هذا السلوك. أسبابها، وتقوية وسائل الاتصال الإلالمي بين الجماهير وضمّان فعاليتها، ولضمان تكيف أفرادها مع تعاليمه، بحسب ما تقتضيه الضرورة والتناسب. 27 لمواجهة صور الانحراف، إنما يكون نتاجا وغيرها، فإنه البد أن يتم انحسار التجريم عن سلوك معين بشكل متدرّج، وبالموازاة مع تطور هذه الوسائل البديلة للنظام الجزائي، 28 حتى تكتمل قدرتها على تحقيق الضبط أو الوقاية من الجريمة. وألخالقية، لمخالفتها للفطر السليمة، بل البد من ضرورة بقاء تجريمها قانونا، ولو طالبت أغلبية المجتمع برفع التجريم عنها، إذ على البرلمان كسلطة تشريعية يفترض فيها أنها نخبة المجتمع تقرير ما يفترض أن يوافق مصلحة المجتمع، - سليمان بارش، مدخل لدراسة العلوم الجنائية - السياسة الجنائية، ص. فالبد من التركيز والتأكيد على ضرورة تحديد نطاق الحد من التجريم في إطار التي ال تمس بالقيم الدينية وألخالقية للمجتمع بأي حال من الأحوال. ومقاومتها قبل وقوعها، ليس على مستوى أجهزة الدولة أو ما يعرف بالضبط الإداري فحسب، وإنما يتعدى الأمر إلى إسهام الفرد كمجني عليه محتمل في هذه الوقاية، الدراسات المتعلقة بعلم المجني عليه وإسهامه في الظاهرة الإجرامية، الفرد بالظروف والعوامل التي تمنع تحوله إلى مجني عليه، أو التصرفات التي يمكن أن تسهل أو تحرض على وقوع الجريمة في حقه، مما يؤدي إلى الوقاية من الجريمة 29 ومقاومتها قبل وقوعها. ومن اللليات الوقائية إجبار الشخص على أداء واجبات معينة مدنيا أو إداريا، يكون الهدف منها تفادي وقوع المخالفة القانونية، الهدف منها تالفي السلوك المخالف للقاعدة القانونية، فرض مجموعة من قواعد السلوك على الأفراد أو المؤسسات، أو فرض رقابة مالية قبلية أو بعدية على معاملات المؤسسة. وذلك باستخدام